منهجي، تحطيم صورة الاذرع الامنية والمساس بالمعنويات؛ وبأن «اليسار يعمل ـ كعادته ـ على احداث الانقسام في صفوف الشعب والتسبب في تآكل قوتنا العسكرية»، مما يؤدي الى تزايد ما اسمته الكتلة بالارهاب ضد اسرائيل (**المصدر نفسه**). ودافع رابين عن نفسه، موضحاً ان هذه عملية روتينية ضد الفدائيين. وليس هناك ضرورة لاتخاذ قرار من قبل الحكومة (**هتسوفيه**، ٦/٥/١٩٨٨)؛ كما انها تتلاءم وسياسة الحكومة منذ العام ١٩٨٥ (**حداشوت**، ٦/٥/١٩٨٨).

وفي ضوء انتقادات وتحفظات بعض الوزراء من العملية، كرّست الحكومة معظم جلستها الاسبوعية لمناقشتها، بناء على طلب وزراء حزب العمل، موشي شاحل وجاد يعقوبي ويعقوب تسور (**هآرتس**، ٩/٥/١٩٨٨). كذلك طلب وزراء آخرون مناقشة مسألة الاقتراب الى مسافة كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات من القوات السورية المرابطة في البقاع اللبناني. وقدمت الجهات الامنية تقريراً حول هذه المسألة، لم يكشف عن مضمونه (**يديعوت احرونوت**، ٩/٥/١٩٨٨).

وزير الزراعة، اريك نحامكين (معراخ)، احتج على الجدل السياسي الذي دار في اثناء تنفيذ العملية العسكرية في لبنان، لأن جدلاً كهذا لا يرفع من معنويات الجنود (**المصدر نفسه**). وكذلك رفض الوزير حاييم كورفو (ليكود) القول بوجوب تقديم تقرير عن عملية كهذه، موضحاً ان القيام بعملية في جنوب لبنان يتم في اطار مهمات الجيش الاسرائيلي العادية، وان سلاح الجو يقوم بعمليات مماثلة بين الحين والآخر (**المصدر نفسه**).

وزير الصناعة والتجارة، شارون، قال: «لقد سفكوا دمي في حرب لبنان، مدعين بأنني لم أشرك الحكومة في اتخاذ القرارات؛ ولم يدافع أحد من زملائي عني في ذروة الحرب» (**هآرتس**، ٩/٥/١٩٨٨)؛ «لكنني، في الواقع، كنت أعرض ـ في حينه ـ كل امر للمصادقة عليه من قبل الحكومة» (**يديعوت احرونوت**، ٩/٥/١٩٨٨).

أما وزير الاقتصاد والتخطيط يعقوبي، فقد أشار الى ان العملية مبررة، والخلط بين النقاش بحد ذاته وبين مسار اتخاذ القرارات، هو أمر مضرّ. وأضاف: «اود التذكير بأنه كان في حينه قانون بالنسبة الى صلاحيات المستويات المختلفة ازاء اتخاذ قرارات حول عمليات عسكرية، وأقترح دراسة هذه الوثيقة في الوقت القريب» (**المصدر نفسه**).

وعرض وزير الطاقة، موشي شاحل، على الحكومة مشروع قانون أعده قبل خمس سنوات، في اثناء حرب لبنان، بالتعاون مع ثلاثة رؤساء أركان سابقين، هم اسحق رابين وحاييم بار ـ ليف ومردخاي غور. ويتناول مشروع القانون العمليات التي ينبغي عرضها على الحكومة للمصادقة عليها مسبقاً، والعمليات التي يمكن الاكتفاء بمصادقة اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية عليها (**هآرتس**، ٩/٥/١٩٨٨).

وتقرر، في نهاية النقاش، ان يناقش مجلس الوزراء المصغر مسار اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات عسكرية (**المصدر نفسه**).

الحفاظ على زمام المبادرة

أعربت الشخصيات السياسية والعسكرية في اسرائيل عن ارتياحها للعملية العسكرية ضد جنوب لبنان، كونها ضرورية للحفاظ على سلامة المستوطنات في شمال اسرائيل. وأكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان هذه العملية هي جزء من سياسة اسرائيل الدائمة، المتمثلة في الدفاع عن الجليل، في مواجهة عمليات تقوم بها المنظمات الفدائية (**يديعوت احرونوت**، ٤/٥/١٩٨٨). وأضاف شامير، ان الجيش الاسرائيلي نفذ هذه العملية في اطار العمليات التي ينفذها بين الحين والآخر، في منطقة «حزام الامن»، وبالقرب منه، لضمان سلامة الجليل؛ وان عمليات كهذه ستنفذ في المستقبل، عند الضرورة (**معاريف**، ٥/٥/١٩٨٨).

الى هذا، قال القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، شمعون بيرس: «ان العملية في لبنان لن تعرقل جهود السلام، وستحسن الظروف الأمنية على الحدود الشمالية» (**هتسوفيه**، ٦/٥/١٩٨٨). وأوضح ان ليس للعملية العسكرية اية اهداف سياسية (**يديعوت احرونوت**، ٥/٥/١٩٨٨).

واتخذت تعليقات القادة العسكريين المنحى